

Distr.: General
12 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٨**

موجز

في أعقاب حالة من الاضطراب في البيئة الاقتصادية، تُفحّحت التوقعات الأساسية للأمم المتحدة بشأن النمو الاقتصادي العالمي نزولياً. بما يتماشى ومسلسل الوقائع المتشائم الذي ورد في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير. فنمو الاقتصاد العالمي يتباطأ بسبب أزمة الائتمان التي تزداد عمقا في كبرى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية، والتي أثارها الانخفاض المستمر في أسعار المساكن، وانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى، والاختلالات المستمرة على الصعيد العالمي، والارتفاع السريع في أسعار النفط والسلع غير النفطية.

* E/2008/100

** هذه الوثيقة استكمالاً للوثيقة *World Economic Situation and Prospects 2008* [الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨] (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2) التي نشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.



وبلغ معدل النمو العالمي ٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٧، ولكن يُتوقع انخفاضه بشكل ملحوظ إلى ١,٨ في المائة عام ٢٠٠٨، ومن المرجح أن يمتد هذا الضعف إلى عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في البلدان النامية من ٧,٣ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٥ في المائة عام ٢٠٠٨ وإلى ٤,٨ في المائة عام ٢٠٠٩. على أن مخاطر الاتجاه نحو الانخفاض تظل مرتفعة، حتى في إطار هذا المخطط القائم. وفي مخطط متشائم، غير مرجح بعد وإن كان ليس بعيد الاحتمال، ويتمثل في انتكاس أطول أمدا بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار الاضطراب المالي على الصعيد الدولي، يمكن جدا أن يصل الاقتصاد العالمي إلى حالة ركود فعلي، بالاقتران مع آثار معاكسة شديدة على احتمالات بلوغ البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، يتفاقم هذا البطء في البيئة الاقتصادية العالمية جراء الارتفاع الحاد في تكلفة الأغذية والطاقة. فأزمة الغذاء لا تعد شاغلا إنسانيا كبيرا فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويواجه مقرر سياسات الاقتصاد الكلي في أنحاء العالم تحديات هائلة أمام كل هذه الصعوبات. فالحالة القائمة تستدعي وضع خطة منسقة متعددة الأطراف للعمل على الصعيد العالمي من أجل تحفيز الطلب القوي المستمر في الاقتصاد العالمي، وإصلاح الإطار التنظيمي للأسواق المالية بهدف استعادة الثقة في قنوات الائتمان، وتخفيف حدة القيود على جانب العرض، وتوزيع الأغذية وغيرها من السلع الأساسية بالقدر الكافي.

اتجاهات الاقتصاد الكلي على صعيد الاقتصاد العالمي

١ - في أعقاب تحديات عديدة، يترنح الاقتصاد العالمي على شفا انتكاسة اقتصادية عالمية حادة. فأزمة الائتمان التي تزداد عمقا في كبرى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية، التي أحدثها الانخفاض المستمر في أسعار المساكن، وانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى، والاحتلالات المستمرة على الصعيد العالمي، والارتفاع السريع في أسعار النفط والسلع غير النفطية، كلها أمور تطرح مخاطر جمّة على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية سواء بسواء.

٢ - إضافة إلى ذلك، فإن أزمة الأغذية الآخذة في الانتشار، التي لا تمثل قضية إنسانية خطيرة فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان ذات الاقتصاد النامي، تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإحداثها تراجعاً في بعض ما أُحرز حتى الآن من تقدم نحو بلوغ تلك الأهداف.

٣ - وفي مواجهة حالات عدم اليقين هذه، فإن نمو الاقتصاد العالمي، الذي سجل معدلا بلغ ٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٧، يُتوقع أن يشهد انخفاضا ملحوظا ليلبلغ ١,٨ في المائة و ٢,١ في المائة في توقعات عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي. ولا تزال هذه الاحتمالات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين. فليس من الواضح ما إذا كانت حوافز السياسة النقدية والمالية التي تُفدّت في الولايات المتحدة الأمريكية ستُحدث أثرا في وقت قريب، أو ما إذا كان إطالة أمد المشاكل في الأسواق المالية وأسواق المساكن ستدفع الاقتصاد الرئيسي إلى كساد أعمق تترتب عليه عواقب في أنحاء العالم. واستنادا إلى الظروف التي شهدتها الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، يبدو أن التوقع الأساسي هو الأرجح من بين التوقعات الثلاثة المطروحة، حيث يقل احتمال حدوث النتائج الأفضل أو الأسوأ (انظر الجدول).

٤ - يتنبأ التوقع الأساسي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نسبة ١,٨ في المائة عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل تعديلا نزوليا عن التوقع الأساسي لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨ الذي نُشر في كانون الثاني/يناير^(١)، ولكنه يظل قريبا من التوقع المتشائم الوارد في ذلك التقرير. واستوحي التنقيح من زيادة التدهور في قطاع الإسكان والقطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨؛ ويُتوقع أن يظل ذلك يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد العالمي، وأن يمتد إلى عام ٢٠٠٩. وكانت آثار عدوى الاضطراب في سوق القروض العقارية بسعر المخاطرة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية محدودة حتى الآن، ولكن مع تطاول حالة الانتكاس في

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2.

الولايات المتحدة، يتعين توقع حدوث أثر أشد ضررا يضعف من إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - ويحتمل أن تكون النتائج أخف وطأة، إذا ما أثمرت حوافز السياسة النقدية والمالية التي نفذتها الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨ عن طريق تعزيز إنفاق المستهلكين واستعادة الثقة في الأعمال التجارية والقطاع المصرفي. ففي هذه الحالة، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً معتدلاً ليبلغ معدل نموه ٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٨، وانتعاشاً بسيطاً عام ٢٠٠٩ حيث يتحسن معدل النمو ليلعب ٢,٩ في المائة. وفي التوقع المتشائم، سيتباطأ الاقتصاد العالمي ليلعب معدل نموه ٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٨، ويعقب ذلك انتعاش متثقل بنسبة ١,٤ في المائة عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل الأول).

نمو الناتج العالمي، والتوقع الأساسي والمتفائل والمتشائم، ٢٠٠٣-٢٠٠٩

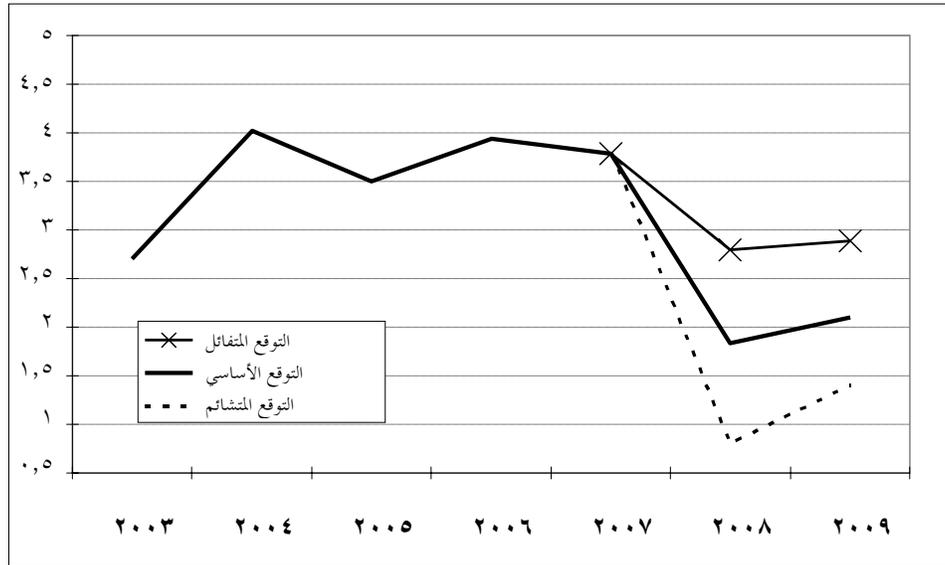
	التوقع الأساسي		التوقع المتفائل		التوقع المتشائم		٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤							
نمو الناتج العالمي	٢,٧	٤,٠	٣,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٩	١,٨	٢,١	٢,٨	٢,٩	٠,٨	١,٤	
الاقتصادات المتقدمة النمو	١,٩	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٠,٦	٠,٩	١,٤	١,٦	-٠,٣	٠,٧	
الولايات المتحدة	٢,٥	٣,٦	٣,١	٢,٩	٢,٢	٢,٩	-٠,٢	٠,٢	١,٠	١,٢	-١,٣	٠,٣	
منطقة اليورو	٠,٨	٢,٠	١,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٨	١,١	١,٢	١,٧	١,٧	٠,٤	٠,٩	
اليابان	١,٤	٢,٧	١,٩	٢,٢	٢,١	٢,٢	٠,٩	١,٢	١,٣	١,٥	٠,٣	٠,٩	
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٧,٢	٧,٦	٦,٦	٧,٩	٨,٤	٧,٩	٦,٤	٦,١	٧,٣	٦,٦	٤,٥	٣,٠	
الاقتصادات المتقدمة النمو	٥,٢	٧,٠	٦,٧	٧,١	٧,٣	٧,١	٥,٠	٤,٨	٦,٣	٦,٠	٣,٥	٣,٣	
أفريقيا	٤,٦	٥,٠	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٥,٦	٤,٩	٤,٦	٦,٢	٦,١	٢,٢	١,١	
شرق وجنوب آسيا	٦,٩	٧,٦	٧,٩	٨,١	٨,٥	٨,١	٥,٩	٥,٧	٧,٣	٦,٩	٥,٠	٥,٥	
غرب أفريقيا	٤,٧	٦,٨	٦,٦	٥,٩	٥,٢	٥,٩	٤,٠	٤,١	٥,٤	٥,١	٢,٩	١,٧	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٢	٦,٢	٤,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٣,١	٢,٦	٤,٢	٤,٠	-٠,٣	٠,٩	
مذكورة: أقل البلدان نمواً	٦,٦	٧,٩	٨,٥	٨,٢	٦,٥	٨,٢	٥,٢	٦,٤	٦,٨	٦,٣	٣,٣	٢,٥	
نمو التجارة العالمية (حجماً)	٥,٨	١٠,٧	٧,٠	٩,٩	٧,٢	٩,٩	٤,٧	٥,١	٦,٠	٦,١	٢,٥	٤,٥	
الرقم القياسي لسعر صرف دولار الولايات المتحدة (النسبة المئوية للتغير السنوي)	-١٢,٣	-٨,٢	-١,٩	-١,٥	-٥,٦	-١,٥	-١٥,٠	٠,٠	-١٠,٠	٢,٠	-١١,٥	-٩,٢	
سعر الفائدة على سندات الخزانة لعشر سنوات في الولايات المتحدة	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٨	٤,٦	٤,٨	٣,٧	٥,٢	٣,٤	٣,٧	-	-	
رصيد الحساب الجاري للولايات المتحدة (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	-٥٢٢	-٦٤٠	-٧٥٥	-٨١١	-٧٣٩	-٨١١	-٦٣٦	-٥٤٤	-٦٦٦	-٦٠٥	-٥٦٢	-٤١٨	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: تختلف التوقعات الثلاثة في المقام الأول في الافتراضات المتعلقة بسوق الإسكان في الولايات المتحدة وبارامترات السوق المالية. ويفترض التوقع الأساسي أن متوسط أسعار المساكن سينخفض بنسبة ١٥ في المائة عام ٢٠٠٨ وسيظل مستقرًا في عام ٢٠٠٩. ويفترض التوقع المتفائل أن تنخفض الأسعار بنسبة ١٠ في المائة عام ٢٠٠٨، وأن تزيد بقدر طفيف عام ٢٠٠٩، بينما يرى التوقع المتشائم حدوث انخفاضات مماثلة في الأسعار في الولايات المتحدة وفي اقتصادات أخرى متقدمة النمو عام ٢٠٠٨، وانخفاضات أكثر اعتدالا عام ٢٠٠٩. كما يفترض التوقع الأساسي زيادة تدهور مشاكل القطاع المالي حيث سينخفض صافي الإقراض للقطاع الخاص حتى بداية عام ٢٠٠٩. وعلى نقيض ذلك، يُفترض في إطار التوقع المتفائل أن تبلغ الانخفاضات حداها الأدنى في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ ليحدث انتعاش بعد ذلك. ويفترض التوقع المتشائم حدوث ركود في صافي الإقراض للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٨، ليحدث قدر من الانتعاش عام ٢٠٠٩.

الشكل الأول

النمو الاقتصادي العالمي وفق التوقعات الثلاثة، ٢٠٠٣-٢٠٠٩ (نسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر الجدول للاطلاع على افتراضات التوقعات.

توقعات النمو الاقتصادي حسب المنطقة

الاقتصادات المتقدمة النمو

٦ - من المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨. وموضع الجدل هو مدى عمق هذا الانكماش ومداه الزمني. وبينما يتواصل انخفاض أسعار المساكن وتزداد أزمة الائتمان عمقا، فإن طائفة واسعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي تُلمح بالفعل إلى حدوث كساد: فالعمالة في انخفاض، وثقة المستهلكين هبطت إلى أدنى مستوياتها في عقد،

ويتباطأ إنفاق الأسر المعيشية بشكل حاد، كما يتباطأ الإنفاق على معدات الأعمال التجارية. إضافة إلى ذلك، فإن وجود عدد كبير من المساكن القائمة المعروضة، إلى جانب استمرار الانكماش في أنشطة الإسكان، وانخفاض الاستثمارات السكنية بنسبة ٣٠ في المائة، يدفع إلى الاعتقاد بقوة أن الانهيار داخل نشاط الإسكان لن يهدأ حتى عام ٢٠٠٩. وإزاء هذه الخلفية، يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٨، وأن يتحسن بقدر طفيف فحسب عام ٢٠٠٩. وثمة إمكانية لحدوث انتعاش طفيف في إطار التوقع المتفائل إذا ما اكتسبت آثار حوافز السياسات ما يكفي من الزخم لاستعادة أداء أسواق الائتمان ووقف الانخفاض في أسعار المساكن. غير أنه نظرا لزيادة أوجه عدم اليقين في النظام المالي، فضلا عن ضخامة احتمال حدوث المزيد من التدهور في أسعار المساكن، لا يمكن استبعاد مخاطر وقوع كساد شديد بدرجة غير عادية، مثلما يرد في إطار التوقع المتشائم.

٧ - وشهد اقتصاد اليابان نموا بلغت نسبته ٢,١ في المائة عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يتباطأ في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك جزئيا إلى ضعف الاستهلاك الخاص والسياسة المالية المشددة. ورغم أنه من المتوقع أن يظل الاستثمار الثابت الإجمالي في حالة نشاط نسبي، سيفرض تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة ضغطا إضافيا على الصادرات اليابانية، التي يتجه ٢٠ في المائة منها إلى الولايات المتحدة. كما ستحدث آثار في مرحلة لاحقة من آسيا، التي تستوعب النصيب الأكبر من الصادرات اليابانية.

٨ - وكان النمو في غرب أوروبا قويا عام ٢٠٠٧، حيث سجل ٢,٦ في المائة في منطقة اليورو، ولكنه شهد تباطؤا حادا في الربع الأخير، ويُتوقع أن يظل متشاقلا خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وكان البطء الأولي يرجع في معظمه إلى ما شهدته الاستهلاك الخاص من تباطؤ كبير حيث تأثر الدخل التصرفي بالارتفاع المفاجئ في أسعار السلع. وحتى الآن، كان هناك أثر أقل للدوافع العالمية الرئيسية الأخرى - اضطراب السوق المالية، وتباطؤ التجارة العالمية، وارتفاع قيمة العملات الوطنية، وتدهور أسواق الإسكان. على أن الآثار الكاملة لهذه الصدمات العالمية يرجح أن تكون أكثر وضوحا في النصف الثاني من العام وفي عام ٢٠٠٩، من خلال تباطؤ الصادرات، حيث يتباطأ الطلب من شرق وغرب آسيا، بالاقتران مع آثار ثانوية على الاستثمار، الذي تقيده كذلك صعوبات التمويل. ومن المتوقع أن يشهد النمو في منطقة اليورو تباطؤا ليبلغ نحو ١ في المائة، مع حدوث انخفاضات مماثلة في معدل النمو في بلدان خارج منطقة اليورو.

٩ - وفي عام ٢٠٠٧، كان أداء اقتصادات الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي قويا حيث بلغ متوسط معدل النمو ٦ في المائة. وتعزز ذلك بنمو قوي في بولندا ونمو أقوى من المتوقع في سلوفاكيا وسلوفينيا. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٨ إلى ضعف الاستهلاك الخاص في المنطقة بأسرها، الذي حدث، جزئيا، استجابة لتصاعد الأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة، وبعض التباطؤ في سوق المساكن. وسينخفض النمو في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١ في المائة في وسط أوروبا، وبشكل أكثر وضوحا في دول بحر البلطيق في ضوء خلفية ضعف النمو في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واحتمال تحرك تدفقات رأس المال إلى المنطقة في الاتجاه المعاكس، والتباطؤ الحاد في نمو الائتمان المحلي، إلى جانب العواقب المترتبة على الاستهلاك الخاص والاستثمار.

١٠ - وفيما يتعلق باقتصادات أخرى متقدمة النمو، يُتوقع أن يشهد النمو في نيوزيلندا وأستراليا تباطؤا في عام ٢٠٠٨ بسبب ضعف طلب المستهلكين؛ بينما يُتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في كندا أيضا بسبب ضعف الطلب الخارجي الذي تأثر بالكساد في الولايات المتحدة وارتفاع قيمة الدولار الكندي.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١١ - من بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ارتفع النمو في رابطة الدول المستقلة بنسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، بسبب النمو القوي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وغيرهما من الاقتصادات الأصغر. ويواصل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل النفط والغاز والمعادن والقطن، تعزيز النمو في الاقتصادات الغنية بالموارد. ويحافظ الطلب المحلي القوي - الذي يقوم على ارتفاع الأجور الحقيقية واستمرار انتعاش الاستثمار - على زخمه في جميع أنحاء المنطقة. ومن المتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي معتدلا في عام ٢٠٠٨ مع تحقق توقعات عالمية أدنى وحدوث تباطؤ في نمو الائتمان. وسيُسبب مزيد من التدهور في إطالة أمد الانخفاض في الاستثمار والاستهلاك في بعض الاقتصادات، مما يخفف الطلب على الصادرات من بقية بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي إطار التوقع المتشائم، من المنتظر أن تشهد البلدان المصدرة للنفط في هذه المنطقة انخفاضا في عائدات النفط وهبوطا كبيرا في توقعات النمو.

١٢ - وقد تعزز النشاط الاقتصادي في جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠٠٧، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦ في المائة. وما زال الطلب المحلي القوي، ولا سيما الاستهلاك الخاص والاستثمار الثابت، هو القوة الدافعة وراء التوسع الاقتصادي، وقد عززه استمرار ازدهار الائتمان وزيادة الأجور الحقيقية. ويتواصل اتساع نطاق الاختلالات الخارجية في المنطقة،

مدفوعا بالواردات القوية من السلع الاستهلاكية والرأسمالية وارتفاع أسعار النفط. وقرب نهاية عام ٢٠٠٧، بدأ نمو الناتج يتباطأ، ومن المتوقع حدوث نمو أقل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مما يعكس جزئياً تشديد شروط الائتمان، وتباطؤاً في اقتصادات الاتحاد الأوروبي.

البلدان ذات الاقتصادات النامية

١٣ - حافظت أفريقيا على نمو نشط في عام ٢٠٠٧ بلغ ٥,٨ في المائة، مدفوع بقوة الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفقات رأس المال، وتخفيف عبء الديون، وتحسن الأداء في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة. كما شهدت أفريقيا انخفاضاً في النزاعات السياسية والحروب، على الرغم من أن السلام ما زال هشاً في بعض أجزاء القارة. وتباين أداء النمو عبر البلدان والمناطق، حيث سجلت البلدان المصدرة للنفط نمواً أعلى في المتوسط، ولكنه لا يزال دون المستوى المطلوب لكي تحقق القارة الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، من المتوقع أن يتباطأ النمو، وبسبب ارتفاع التضخم، وازدياد حدة التباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة الذي يحدث آثاراً سلبية على الطلب على الصادرات من أوروبا وبقية العالم. وفي إطار التوقع المتشائم الأقل احتمالاً، وإن لم يكن مستبعداً، قد يضعف الطلب على الصادرات الأفريقية بشكل كبير، ويمكن أن ينخفض النمو إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ وإلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٤ - ووصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو أعلى قليلاً مما كان متوقعاً بسبب الاستثمار القوي والصادرات الصافية. ومن المتوقع أن يقل النمو كثيراً في عام ٢٠٠٨ حيث تواجه المنطقة تباطؤاً في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية وارتفاعاً في أسعار الطاقة والمواد الخام. ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين معتدلاً ولا سيما نتيجة للتباطؤ في الصادرات، فضلاً عن الآثار الأخرى المثبطة، مثل تشديد السياسة النقدية، وارتفاع سعر العملة الصينية، وزيادة تكاليف الأيدي العاملة. وبسبب وجود علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى، سوف يبطئ نمو الناتج في عام ٢٠٠٨ إلى ٥ في المائة في إطار التوقع المتشائم.

١٥ - وقد توسع النمو الاقتصادي في جنوب آسيا بنسبة ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، بدعم من النمو القوي في الهند وباكستان، بسبب قوة الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الثابت. وقد عزز الطلب المحلي القوي في كلا البلدين أيضاً النمو في حجم الاستيراد، في حين أدى تسارع ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة قيمة الواردات. وبالتالي، أخذ العجز في الحساب الجاري في كلا البلدين في الاتساع. وبالنسبة لآفاق المستقبل، فمن المتوقع تواضع

النمو في عام ٢٠٠٨. وسوف تستمر جمهورية إيران الإسلامية في الاستفادة من أسعار النفط القوية، ولكن ارتفاع أسعار السلع الأساسية بدأ يُحدث أثره على المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الركود في الولايات المتحدة سوف يعرقل النمو إلى حد كبير، حيث أنها سوق التصدير الرئيسية للهند وباكستان.

١٦ - وسجل غرب آسيا نموا نشطا بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، حيث ساهمت عائدات النفط في تحسين أوضاع المالية والحساب التجاري في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط، وشجعت على النفقات الاستثمارية في الاقتصادين الكبيرين وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. بيد أن هذا النمو يقابله اتجاه للتباطؤ في اقتصادات البلدان المستوردة للنفط، التي تواجه، بالإضافة إلى ضعف الطلب على السلع الاستهلاكية، آثارا مزدوجة متمثلة في ارتفاع أسعار الواردات النفطية وتباطؤ الطلب على الصادرات من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. كما يتوقع تباطؤ النمو في عام ٢٠٠٨، حيث سيؤدي الانكماش الاقتصادي العالمي إلى زيادة ضعف الطلب على النفط والصادرات غير النفطية من المنطقة. وعلاوة على ذلك، سوف يشكل تشديد الائتمان العالمي ضغطا على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من تدفقات رأس المال إلى الداخل، مما يثير قلقا خاصا لتركيا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تدفقات رأس المال الداخلة لتمويل العجز المتزايد بها.

١٧ - وكان الأداء الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٧ أفضل مما كان متوقعا في الأصل في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام ٢٠٠٨. ووصل نمو الناتج إلى ٥,٧ في المائة بسبب الأداء القوي لقطاعي الخدمات والزراعة في البرازيل، وقوة النمو عموما في المكسيك. ومن المتوقع حدوث تباطؤ كبير في عام ٢٠٠٨، مع حدوث معظم التأثيرات من خلال الحساب الجاري، نظرا لأن للمنطقة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وكذلك مع أوروبا والصين، وهم الشركاء التجاريين الرئيسيون. وقد بدأت التحويلات المالية، وخصوصا إلى المكسيك وأمريكا الوسطى في الانخفاض، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى ضعف الدولار. ومن المتوقع أن يحدث ركود في صافي الصادرات بسبب ضعف الطلب الخارجي، في حين أن فاتورة الواردات في معظم البلدان ستزيد نظرا لأن أسعار الأغذية والنفط ستبلغ مستويات قياسية. ومن المتوقع أيضا أن تضعف استثمارات القطاعين العام والخاص نتيجة لتشديد السياسة النقدية والمالية. ورغم أن الآثار الضارة الواردة من الناحية المالية قد جرى احتواؤها نسبيا، فقد يؤدي مزيج من زيادة الاضطراب الدولي وانخفاض النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى مشاكل في الأسواق المالية في الاقتصادات السوقية الناشئة في المنطقة. وفي إطار التوقع المتشائم، فإن المنطقة سوف تدخل حيز الركود المباشر الناجم عن الضعف الشديد للطلب على الصادرات من المنطقة.

١٨ - ومن المتوقع أن ينخفض النمو في مجموعة أقل البلدان نمواً من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، نتيجة لاستمرار التباطؤ في ميانمار، الذي يمكن أن يزداد تدهوراً في أعقاب الدمار الذي تسبب فيه الإعصار الذي عصف بها في أيار/مايو ٢٠٠٨، بما فيه الخسائر الناجمة عن الكارثة على ضحاياها، جنباً إلى جنب مع ضعف النمو في إثيوبيا والسودان، وهما مساهمان قويان في النمو في هذه المجموعة من الاقتصادات. وفي الأجل القصير، يُعد تزايد الضغوط التضخمية الخطر الرئيسي في انخفاض النمو بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار الأغذية الذي يُعتبر أكثر إلحاحاً، مما يشكل تهديداً للاستقرار، كما أثار اضطرابات اجتماعية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية مثل بنغلاديش وبوركينا فاسو وموريتانيا وهاييتي واليمن.

توقعات العمالة

١٩ - وسط تباطؤ البيئة الاقتصادية، ظلت حالة العمالة قادرة على التكيف في معظم الاقتصادات المتقدمة، بينما ظل تناقص معدلات البطالة وتحسن مستويات العمالة يؤثر على أداء الأجور الإيجابي. ومع ذلك، فقد بدأت أوضاع سوق العمل تضعف في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات النامية، حيث تباطأت مكاسب العمالة أو بدأت تنحسر، وهو اتجاه يتوقع أن يمتد إلى اقتصادات دول أخرى مع استمرار تفاقم ضعف النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٢٠ - ولقد أخذت حالة العمالة في الولايات المتحدة تتدهور منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وبدأ انكماش صريح لمجموع العاملين في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وارتفعت نسبة البطالة من نحو ٤,٥ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ في المائة في آذار/مارس، مع توقع مزيد من التدهور. وفي أوروبا الغربية، وفر نمو العمالة القوي، مشفوعاً بتحسين الأجور، حافزاً لتنشيط الاقتصاد. ووصلت معدلات البطالة في منطقة اليورو ٧,١ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٨، وهو أدنى مستوى منذ إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي. كما واصلت أسواق العمل التحسن في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، مع انخفاض معدلات البطالة إلى أرقام أحادية في جميع بلدان المنطقة تقريباً. غير أنه من المتوقع، مع تباطؤ النمو الاقتصادي، أن ترتفع البطالة بصورة هامشية في أنحاء أوروبا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي أستراليا ونيوزيلندا وكندا، تُعد حالة العمالة مستقرة أيضاً على الرغم من التباطؤ المتوقع في هذه الاقتصادات، في حين أن أسواق العمل في اليابان تقدم صورة مختلطة. ومن المتوقع أن تظل البطالة عند أقل حد منذ عدة سنوات، وهو ٣,٨ في المائة، في عام ٢٠٠٨، إلا أن الأجور الاسمية يتوقع أن تبقى ضعيفة.

٢١ - وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تواصل البطالة الانخفاض في رابطة الدول المستقلة، مما يعود إلى حد كبير للتوسع في قطاعي الإنشاءات والخدمات في بعض البلدان، ولا سيما الاتحاد الروسي. غير أن وتيرة هذا الاتجاه متخلفة كثيرا عن الارتفاع الذي طرأ حديثا على معدلات نمو الناتج. وفي جنوب شرق أوروبا، تحسنت أسواق العمل بعض الشيء بالتوازي مع النمو الاقتصادي القوي لمدة عدة سنوات، إلا أن معدلات البطالة ما زالت عالية بشكل غير عادي.

٢٢ - ومن بين البلدان ذات الاقتصادات النامية، ساهم النمو الاقتصادي القوي في أفريقيا في تحقيق بعض مكاسب في قطاع العمالة في مصر والمغرب، حيث انخفضت معدلات البطالة باطراد. على أن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة، بشكل عام، في جميع أنحاء المنطقة بسبب ارتفاع نمو قوة العمل والافتقار إلى إيجاد فرص للعمل. ولم يحدث في شرق آسيا وجنوب آسيا سوى القليل من التغيير في حالة العمالة، أو لم يطرأ أي تغيير عليها، وتشير التوقعات إلى اتجاه نحو التدهور فيها بسبب تواضع النمو. ومن المتوقع أن ترتفع البطالة في الصين قليلا حيث أن ازدياد قيمة العملة الصينية يفرض ضغوطا تنافسية على أسواق العمل ونظرا لأن تنفيذ قانون جديد للعمل، يحد من الحوافز على توظيف العمال والاحتفاظ بهم. وتوقع باكستان والهند، اللتان شهدتا تحسنا في العمالة في عام ٢٠٠٧، تدهورا في عام ٢٠٠٨. وما زالت مستويات البطالة مرتفعة في غربي آسيا ولم تطرأ أية تحسينات ذات شأن، حيث تستمر البطالة في الأردن ولبنان واليمن والجمهورية العربية السورية. وفي أمريكا اللاتينية، ركز الاتجاه نحو التحسن في سوق العمل منذ عام ٢٠٠٤، ومن المرجح أن تزيد البطالة قليلا أو تظل ثابتة بنسبة تبلغ حوالي ٨ في المائة، نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي. ومن المرجح أن ينشأ معظم زيادة البطالة في المكسيك، بينما ستشهد بلدان أمريكا الجنوبية، نشاطا اقتصاديا أضعف ولكنه قوي نسبيا.

توقعات التضخم

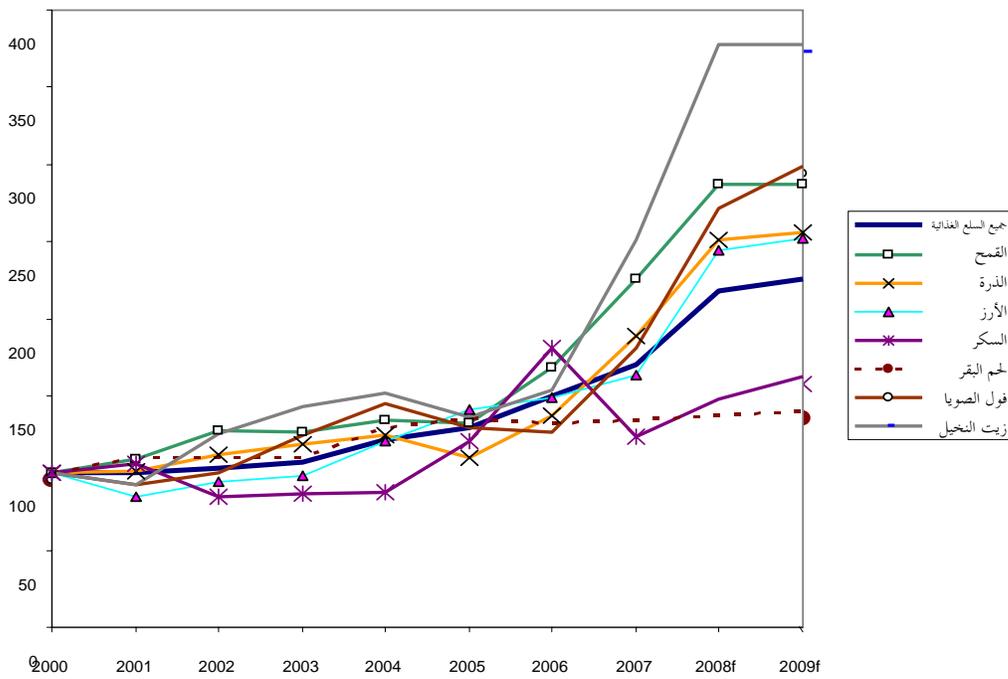
٢٣ - كان ارتفاع أسعار السلع، على ما يبدو، أشد العناصر تأثيرا في التضخم الكلي في جميع أنحاء العالم، وخصوصا منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. إضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط، ازدادت أسعار السلع الغذائية بنسبة ٢٥ في المائة عام ٢٠٠٧، ثم تسارعت وتيرة الزيادة فبلغت نسبتها سنويا ٥٧ في المائة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨ (انظر الشكل الثاني)^(٢). وسجلت أسعار الزيوت والدهون أقصى ارتفاع، تليها الحبوب ومنتجات الألبان

(٢) استنادا إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، العدد ٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

واللحوم. ويتوقع أن تستمر هذه الأسعار في الارتفاع عام ٢٠٠٨ وأن تظل مرتفعة عام ٢٠٠٩ قبل أن تعود إلى الانخفاض.

الشكل الثاني

مؤشر أسعار السلع الغذائية: الاتجاهات والتوقعات، ٢٠٠٩-٢٠٠٠



المصدر: استنادا إلى مؤشر أسعار السلع الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. توقعات وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

٢٤ - والعوامل الأخرى التي تدفع إلى التضخم هي الاستخدام المفرط للإنتاجية وارتفاع الأجور. إضافة إلى ذلك، واجه العديد من البلدان معضلة تمثلت في الاختيار بين ضبط التضخم وبين حفز الاقتصاد عن طريق سياسات نقدية ومالية أقل تشددا. لذا، يُتوقع أن يتسارع التضخم العالمي عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٣,٧ في المائة رغم تباطؤ النمو. وفي التوقعات الأساسية لعام ٢٠٠٩، يُنتظر أن يتباطأ التضخم نظرا لأن الطلب الإجمالي سيظل ضعيفا.

٢٥ - وعلى الرغم من انخفاض التضخم إلى نسبة ٢ في المائة عام ٢٠٠٧ في البلدان المتقدمة النمو، يُتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٨ لتبدأ في التناقص

حتى تبلغ ١,٦ في المائة عام ٢٠٠٩. وتبلغ نسبة التضخم في الولايات المتحدة ٤ في المائة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية، لكن يُتوقع لها أن تتباطأ مع تباطؤ الطلب استناداً إلى توقعات المستقبل. وبالمثل، وصلت نسبة التضخم في أوروبا الغربية إلى ٣,٦ في المائة في آذار/مارس، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. ونظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي واحتمال انخفاض أسعار الطاقة والأغذية في توقعات المستقبل، يُتوقع أن يصل التضخم إلى نسبة ٢ في المائة عام ٢٠٠٩. وشهد الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً حاداً في التضخم عام ٢٠٠٧، يُتوقع أن يستمر عام ٢٠٠٨ مع استمرار ضغوط العرض والطلب. وحتى في اليابان، حيث كان التضخم معدوماً تقريباً عام ٢٠٠٧، أصبح ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية عاملاً هاماً جعل توقعات التضخم تبلغ نسبة ٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٨. وتتوقع أستراليا ونيوزيلندا ارتفاع معدل التضخم فيهما عام ٢٠٠٨ بسبب شدة استخدام القدرة الإنتاجية وانكماش سوق العمل وارتفاع أسعار السلع. وفي المقابل، تتوقع كندا أن يكون التضخم فيها أقل بمسافة من عملة محلية قوية.

٢٦ - ويُتوقع أن تعود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى معدلات تضخم ثنائية الرقم في عام ٢٠٠٨، وخصوصاً في بلدان رابطة الدول المستقلة، بسبب السياسات النقدية والمالية غير المتشددة والنقص في المنتجات الزراعية وانقطاع التيار الكهربائي. وعلى العكس من ذلك، تباطأت وتيرة التضخم في بلدان جنوب شرق أوروبا رغم حيوية النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٧. غير أن من المتوقع أن ترتفع الأسعار مجدداً عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية.

٢٧ - وإن لازدياد أسعار السلع الغذائية عالمياً أثراً هاماً في التضخم في البلدان النامية، لأن حوالي نصف سلة المستهلك من السلع في العديد منها يتكون من منتجات غذائية، مما أسهم في ارتفاع التضخم العام في عام ٢٠٠٧ من نحو الثلث إلى أكثر من النصف، خصوصاً في آسيا والشرق الأوسط^(٣).

٢٨ - وكان التضخم معتدلاً في أفريقيا عام ٢٠٠٧، لكن الضغط باتجاه تصاعده يتزايد وخصوصاً في البلدان المستوردة للنفط والسلع الغذائية. فالأسعار المرتفعة للسلع الغذائية مصدر قلق بالغ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشكل النفقات على السلع الغذائية نسبة عالية من الإنفاق. وقد تسارع التضخم في بلدان شرق وجنوب آسيا منذ منتصف عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يعزى أساساً إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الزراعية

(٣) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧: العولمة وعدم المساواة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧، صندوق النقد الدولي).

والصناعية الخام وشدة استخدام القدرة الإنتاجية في بعض البلدان. وسيرتفع التضخم في المنطقة عام ٢٠٠٨ إلى أعلى مستوى بلغه في العقد قبل أن يتناقص عام ٢٠٠٩. وتعاني بلدان غرب آسيا المصدرة للنفط والمستوردة له من التضخم الناجم عن زيادة السيولة في المنطقة، وضعف العملات بسبب ارتباطها بالدولار، والقيود المفروضة على التوزيع والعرض، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والسكن. ولتخفيف العبء عن الأسر المعيشية، عمد العديد من البلدان إلى زيادة المعاشات التقاعدية والأجور في القطاع العام، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة حدة التضخم بسبب ازدياد العجز المالي. كما بدأ بعض البلدان في تخزين الإمدادات الغذائية تحسبا لارتفاع أسعارها في المستقبل. وفي أمريكا اللاتينية، أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والنفط وشدة الطلب المحلي في النصف الأخير من عام ٢٠٠٧، إلى وضع حد في عام ٢٠٠٨ لاتجاه التناقص الذي كان يسلكه التضخم سابقا. وستشهد بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أعلى معدلات التضخم في المنطقة، وستعاني بلدان منطقة الكاريبي من وطأة ارتفاع أسعار السلع الأساسية لأنها تعوّل بشدة على البضائع المستوردة.

الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية بسبب البيئة الاقتصادية الدولية

٢٩ - أصبحت البيئة الاقتصادية العالمية أقل مواتة لاقتصادات البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب تفاقم الأزمة المالية الناجمة عن أزمة القروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، زاد التقارب في المجال التجاري والمالي الدولي، وخصوصا في أسعار السلع الدولية والأسهم والفروق في العائدات بين السندات. وتشير توقعات المستقبل إلى أن البيئة الاقتصادية الدولية لهذه البلدان ستثير مزيدا من الصعوبات، نظرا لتباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة النمو.

٣٠ - وانخفض نمو التجارة العالمية فبلغت نسبته ٤,٧ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٧,٢ في المائة عام ٢٠٠٧، بسبب ضعف الطلب على الواردات من الولايات المتحدة. فقد انخفضت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ الواردات من الولايات المتحدة، التي تشكل حوالي ١٥ في المائة من مجموع الواردات في العالم، وزاد انخفاضها أيضا في أوائل عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، أفاد كبار مصدري البضائع المصنعة، مثل الصين، عن حدوث تقلص هام في حجم صادراتهم. ومع استمرار الاتجاه العالمي للصادرات في الانحدار، وفي ظل طليعتها صادرات الولايات المتحدة، سيشهد المزيد من البلدان النامية انحسارا في صادراتها، بما في ذلك البلدان المصدرة للطاقة والسلع الأساسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٣١ - وارتفع سعر نفط برنت الخام إلى مستويات قياسية زادت على ١٢٠ دولارا للبرميل الواحد في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. ورجحت كفة ضعف دولار الولايات المتحدة والتوترات الجغرافية - السياسية وخصوصا في نيجيريا وانخفاض الموجودات من النفط، على عوامل الطلب في تحديد حركات الأسعار؛ لكن مع استمرار الطلب في الانخفاض في النصف الثاني من العام، الذي يعزى جزئيا إلى ارتفاع الأسعار والركود الاقتصادي، يُتوقع أن ينحدر متوسط سعر النفط إلى ٩٥ دولارا للبرميل الواحد عام ٢٠٠٨ وإلى ٩٠ دولارا عام ٢٠٠٩.

٣٢ - واستمرت أسعار السلع الزراعية وغير الزراعية في الارتفاع بوتيرة السنوات القليلة الماضية نفسها. وإذا كانت عوامل العرض متباينة، فإن الطلب العالمي القوي، الصادر خصوصا عن الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة السريعة النمو، كان أحد العوامل المشتركة. كما ساهم فيه ارتفاع أسعار النفط، إما بسبب زيادة تكاليف الإنتاج مباشرة أو بسبب التأثير غير المباشر الناجم عن استخدام بدائل من النفط. فعلى سبيل المثال، دفعت أسعار النفط المرتفعة إلى إنتاج الوقود الأحيائي، الذي أدى بدوره إلى زيادة أسعار الذرة وفول الصويا والبنذور الزيتية. وتشير توقعات المستقبل إلى أن أسعار معظم السلع الزراعية ينتظر أن تنخفض، باستثناء السلع الغذائية الأساسية (القمح والذرة والأرز وفول الصويا) التي يُتوقع أن ترتفع أسعارها عام ٢٠٠٨ قبل أن تعود إلى الانخفاض عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن تراجع أسعار المعادن والفلزات باعتدال في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٣٣ - وتحسنت معدلات التبادل التجاري بالنسبة للعديد من البلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية بفعل ارتفاع الأسعار الدولية للنفط وسائر السلع الأساسية. وساندت هذا الارتفاع عوامل اقتصادية أساسية مثل الطلب العالمي المتزايد، لكن كان لعاملتي دورة الاقتصاد والمضاربة دور أيضا. فعلى سبيل المثال، دفع انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة والأزمة المالية بالأسعار إلى مستويات لا يمكن تحملها بسبب اندفاع المستثمرين إلى أسواق السلع الأساسية سعيا للحصول على عائدات أفضل. وأدى هذا السلوك المتوقع إلى تزايد تقلب الأسعار ويمكن أن يطرح مخاطر تتهدد أي تصحيح ذي شأن لهذا الوضع مستقبلا.

٣٤ - وعلى العكس من ذلك، تعاني البلدان المستوردة الصافية للطاقة والسلع الغذائية من آثار معاكسة على شروط التبادل التجاري. فأسعار السلع الغذائية، التي ازدادت بنسبة ١٤ في المائة عام ٢٠٠٧ وسجلت زيادة إضافية عام ٢٠٠٨، أصبحت تشكل تهديدا للفقراء ولازدهار العديد من البلدان النامية واستقرارها الاجتماعي (انظر الإطار).

الصعوبات التي يطرحها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والتضخم في البلدان النامية

شهدت المنتجات الغذائية كالقمح وزيت النخيل وزيت فول الصويا وفول الصويا والأرز ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار (من ١١٣ إلى ٥٢ في المائة وفقاً لترتيب هذه المنتجات بدءاً من أولها بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨). ويُتوقع أن تستمر هذه الأسعار في الارتفاع عام ٢٠٠٨ وأن تبقى مرتفعة عام ٢٠٠٩ قبل أن تهبط عام ٢٠١٠. ويمكن أن تُعزى سرعة ومستوى الارتفاع الحاد الأخير في أسعار الأغذية إلى مزيج من الأحداث المتزامنة التي أثرت في سوق السلع الغذائية خلال السنوات القليلة الماضية على صعيدي الطلب والعرض.

وأدى ارتفاع الدخل وتسارع التحضر في البلدان النامية إلى زيادة حادة في الطلب على منتجات اللحوم، الذي يتطلب بدوره توفير المزيد من الحبوب لاستخدامها كعلف. إضافة إلى ذلك، أدت الشواغل البيئية والمتصلة بأمن الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الأحفوري، الأمر الذي اقتضى إنتاج كميات أكبر من الذرة وقصب السكر. وكان نحو نصف الزيادة في الطلب على محاصيل الأغذية الأساسية في الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مخصصاً لتلبية الحاجة المتزايدة من المواد اللازمة لإنتاج الإيثانول من الذرة في الولايات المتحدة^(١). إضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في كميات الذرة التي أُنتجت عالمياً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ استُخدمت كلها تقريباً لإنتاج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة^(٢).

زاد العرض العالمي من الغذاء (مقيساً بحجم إنتاج الحبوب) بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، ولكن هذه الزيادة غير كافية لمواجهة الزيادة في الطلب. وقابل بعض مكاسب الإنتاج مجموعة من النزاعات السياسية، وأحوال جوية قاسية، بما فيها الجفاف والفيضانات، سببت ضرراً كبيراً للمحاصيل في بعض أنحاء العالم وزادت من صعوبة الوصول إلى الغذاء. وحدث ذلك في جملة من البلدان منها عدد من بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى وأفغانستان وأستراليا وبنغلادش والصين واندونيسيا والعراق ونيبال وسري لانكا. وبالإضافة إلى ذلك، أدت قلة المياه في بعض البلدان (مثلاً في المملكة العربية السعودية) إلى انخفاض كبير في إنتاج الحبوب في الأنحاء التي تنتمي إليها هذه البلدان من العالم. وإلى جانب ذلك، أدى ارتفاع سعر النفط الذي صاحب ذلك إلى زيادة تكاليف النقل والأسمدة.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار ضغوط الطلب وآثار تخلف العرض إلى بقاء أسعار الأغذية عند مستويات عالية في المستقبل المنظور، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار خطيرة، خاصة على الاقتصادات المستوردة الصافية للأغذية. ومعظم الأسر المعيشية الفقيرة في الاقتصادات النامية، التي هي مشترية صافية للأغذية، ستتأثر أيضاً بشكل سلبي من ارتفاع أسعار الأغذية. ووفقاً لتقديرات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تسبب الارتفاع

المفاجئ لأسعار الأغذية في العالم منذ عام ٢٠٠٦ في جعل عدد إضافي قدره ١٠٩ ملايين شخص مهدداً بالعيش دون خط الفقر الذي يعادل دولاراً واحداً في اليوم^(٣). وسيكون معظم الفقراء الإضافيين من جنوب آسيا وأفريقيا، مع كون أفريقيا الأكثر تضرراً نسبياً.

(أ) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨).

(ب) البنك الدولي، "ارتفاع أسعار السلع الغذائية: الخيارات السياسية واستجابة البنك الدولي". مذكرة معلومات أساسية للجنة التنمية، واشنطن العاصمة، آذار/مارس ٢٠٠٨.

(ج) تقوم التقديرات على بيانات دراسة استقصائية للأسر المعيشية تغطي حوالي ٨٠ في المائة من السكان في البلدان النامية.

٣٥ - ولا تزال تكاليف التمويل الخارجي للاقتصادات الناشئة منخفضة، ولكنها ارتفعت مع الاضطراب المالي الأخير. وارتفعت الفوارق في مؤشر سندات الأسواق الناشئة، في المتوسط، بأكثر من ١٠٠ نقطة أساس من أدنى المستويات التي سجلت في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وتزيد الارتفاعات في الفوارق عن المتوسط بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة التي تعاني من حالات عجز خارجي، مثل بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يدل على وجود قلق بشأن مخاطر تسوية غير منظمة للاختلالات الخارجية. وفي غضون ذلك، انخفضت أسعار الفائدة المرجعية التي تقوم عليها تكاليف التمويل الخارجي لاقتصادات الأسواق الناشئة نتيجة "هروب إلى الأمان" حدث في أسواق القروض الائتمانية للبلدان المتقدمة النمو وتخفيضات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. ومخاطر التراجع موجودة، خاصة إذا استمر تدهور ظروف الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو وجرت تسوية مفاجئة للعجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة.

٣٦ - وارتفعت تدفقات رؤوس الأموال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة إلى مستويات قياسية في عام ٢٠٠٧، لأن قوتها الاقتصادية اجتذبت مستثمرين دوليين. وأحدث الاضطراب المالي وتخفيضات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة تدفقاً لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى اقتصادات الأسواق الناشئة بحثاً عن عائدات أعلى. غير أن من المتوقع في المستقبل المنظور أن تعادل تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه الاقتصادات. والواقع أن صافي التدفقات تباطأ منذ اندلاع الاضطرابات المالية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وإن كان قد ارتفع بشكل ملموس بالقيمة الإجمالية. وجاء ذلك نتيجة زيادة الاستثمار الموجه إلى الخارج من البلدان النامية، فضلاً عن تصفية المستثمرين الدوليين لكميات كبيرة من حصصهم في أسواق الأسهم الناشئة في أوائل عام ٢٠٠٨. ويدل هذا على زيادة عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في اقتصادات الأسواق الناشئة. وبما أن تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه البلدان تميل

إلى مساندة الدورات الاقتصادية، فإن من المتوقع أن تنخفض هذه التدفقات مع التباطؤ المرتقب لاقتصاداتها.

٣٧ - وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت قد انخفضت أيضاً في عام ٢٠٠٦. وشهدت هذه المساعدة ارتفاعاً في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يرجع أساساً إلى تخفيف الديون الذي وفر بوجه خاص للعراق ونيجيريا. على أن معظم المانحين لا يتخذون المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتهم بزيادة المعونة، وسيكون عليهم أن يقدموا زيادات غير مسبوقه للوفاء بها بحلول عام ٢٠١٠. وانخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وباستثناء منح تخفيف الديون، ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لأعضاء اللجنة بنسبة ٢,٤ في المائة. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء تخفيف الديون، بنسبة ١٠ في المائة، ولكن المانحين سيواجهون تحدياً حقيقياً في الوفاء بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المنعقد في غلينيغلز لمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجعل تدفقات المعونة أكثر قابلية للتنبؤ ومعاكسة للدورات الاقتصادية، مما يحسن فعاليتها.

٣٨ - وظلت تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اقتصادات الأسواق الناشئة إلى اقتصادات الأسواق المتقدمة أكبر من تدفقاتها الداخلة. وإجمالاً، فإن اقتصادات الأسواق الناشئة مقرضة صافية لباقي العالم، وحيث تمول العجز الخارجي للولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة. وفي الأزمة المالية الحالية، تشكل تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اقتصادات الأسواق الناشئة مصدراً هاماً من مصادر رأس المال للمصارف المرهقة في الولايات المتحدة. وهناك أيضاً زيادة في تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اقتصادات الأسواق الناشئة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، خاصة في أفريقيا. وتشمل بعض تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اقتصادات الأسواق الناشئة استثمارات من صناديق ثروات سيادية كان انعدام شفافيته مصدر قلق في البلدان المتقدمة.

٣٩ - غير أن معظم النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يتم من خلال تراكم الاحتياطيات الدولية. وبلغ مجموع قيمة الاحتياطيات الرسمية للبلدان النامية ما يزيد عن ٣ ترليون دولار في عام ٢٠٠٧. ووصلت احتياطيات الصين وحدها من العملة الأجنبية إلى ١,٥ ترليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وعززت الاحتياطيات المجمعة قدرات هذه البلدان على مواجهة الصدمات الخارجية، ولكنها تنطوي

أيضاً على تكاليف وتحديات في مجال السياسات. ويتمثل أحد التحديات في إدارة احتياطات كبيرة من العملة الأجنبية على نحو فعال. ومع انخفاض قيمة الدولار، هناك تكاليف متزايدة مرتبطة بالاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات لأن معظمها أصول محسوبة بالدولار. وقد حدث بعض التنويع بإضافة عملات رئيسية أخرى بغية تخفيف خطر زيادة الخسائر في قيمة الأصول. ويكمن أحد الأسباب المحتملة لضعف تنويع الاحتياطي في أن المصارف المركزية تخشى أن يعجل الابتعاد عن الأصول المحسوبة بالدولار بانخفاض أكثر حدة في قيمة الدولار وبخسارة أكبر في قيمة ما تحتفظ به هذه المصارف من احتياطات. غير أن تراكم احتياطات رسمية كبيرة لدى البلدان النامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتساع الاختلالات العالمية، ومن شأن عدم التصدي لهذه الاختلالات أن يؤدي إلى فقد مفاجئ للثقة في العملة الاحتياطية الدولية. ومن شأن هبوط عنيف للدولار، بدوره، أن يقوض بسرعة درجة "التأمين الذاتي" الذي بنته البلدان النامية خلال العقد الأخير.

٤٠ - وقد تسارع انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، وانحدرت قيمته في مقابل عملات رئيسية أخرى. بما يناهز ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ انهيار نظام بريتون وودز. وانخفضت قيمة الدولار أيضاً في مقابل معظم العملات في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما فيها الرينمينبي الصيني وعملات البلدان المصدرة للسلع الأساسية، باستثناء تلك المرتبطة بالدولار. وفي المستقبل المنظور، من المتوقع أن يضعف الدولار بنسبة ١٥ في المائة في مقابل العملات الرئيسية في مخطط الأحداث القاعدي نظراً إلى أن التفاوتات في النمو وأسعار الفائدة مستمرة في الاتساع كما أن العجز الخارجي للولايات المتحدة، رغم تقلصه، ما زال يشكل عبئاً لا يمكن تحمله.

التحديات المتعلقة بالسياسات

٤١ - وتحمل البيئة الاقتصادية الواهية معها تحديات خطيرة للاقتصاد العالمي. ومن المتوقع، وفقاً للتنبؤات الأساسية، ألا تنجح السياسات النقدية ولا المالية التي اقترحت حتى الآن في تنشيط الإنفاق المحلي في الولايات المتحدة وأن تمتد آثار الكساد السلبية الناتجة عن ذلك إلى باقي العالم. ووفقاً للتوقع المتشائم، قد يتحول كشف مديونية الأسر المعيشية في الولايات المتحدة وعدد من البلدان المتقدمة النمو مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإسبانيا وأستراليا إلى عدم استقرار مالي أكبر بكثير. وستشهد كل المناطق المتقدمة النمو كساداً بقدر ما، بينما سيتأثر نمو البلدان النامية بشدة من خلال القنوات التجارية والمالية على السواء. وتستوجب هذه التوقعات، التي تنطوي على إجهاد اقتصادي كبير على

النطاق العالمي، اهتماماً جدياً وتستدعي بذل جهود حاسمة من أجل اتخاذ إجراءات منسقة في مجال السياسات.

٤٢ - وقد أدى التباطؤ الوشيك والورطة الائتمانية في الولايات المتحدة إلى سياسات توسعية محلية، ولكن ينبغي أن يكون المحرك الرئيسي للانتعاش هو الطلب الخارجي. وفي بلدان أخرى، يبدو أن هناك مقاومة لتنفيذ سياسات توسعية، إما بسبب الثقة في قوة الاقتصاد العالمي أو بسبب القلق من ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة أسعار السلع الأساسية. وفي غضون ذلك، لا تزال الاختلالات العالمية هائلة من منظور تاريخي، وسيكون لأي انحلال غير منظم آثار وخيمة على التجارة والمالية في العالم.

٤٣ - وشددت تقارير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم"، لأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مراراً على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في مجال السياسات للحد من الاختلالات العالمية مع تفادي حدوث هبوط في النشاط الاقتصادي، واقتُرحت إعادة التوازن إلى الطلب المحلي بين البلدان التي تحقق فائضاً والبلدان التي تعاني من عجز، وإجراء تعديلات سلسة في أسعار الصرف. ونظرت التقارير أيضاً في العوامل المسببة لهذه الاختلالات واقتُرحت تدابير طويلة الأجل لمنع عودة ظهورها في المستقبل، من قبيل إصلاح النظام الاحتياطي الدولي وتدعيم النظام المالي وشبكات السلامة.

تقدم جزئي ولكن محدود في المشاورات المتعددة الأطراف

٤٤ - يشكل التصدي للاختلالات العالمية، مع الحفاظ على النمو العالمي، موضوع التركيز الرئيسي للمشاورة المتعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية، التي دعا إليها في البداية صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويشدد أحدث تقرير لها على نواحي التقدم التالية المحرزة في السبل الرئيسية المقترحة لاتخاذ إجراءات في مجال السياسات:

(أ) هناك بعض التقدم نحو إعادة التوازن العالمي؛ وتوجد الصين على طريق زيادة الإنفاق العام؛ وتقوم المملكة العربية السعودية حالياً بزيادة استثمارها في الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الذي تعزز فيه قدرات التنقيب على النفط وتكريره؛ وفي الولايات المتحدة، هناك تقدم في تثبيت الأوضاع المالية؛

(ب) حرت تعديلات هامة في أسعار الصرف. وتواصل الصين زيادة قيمة عملتها مقابل الدولار باطراد، وانخفضت قيمة الدولار مقابل سائر العملات الرئيسية.

٤٥ - ورغم أن هذه العوامل قد أسهمت في تقليص الاختلالات العالمية على ما يبدو، فإن المخاطر المرتبطة بالتدهور الواضح للوضع الاقتصادي العالمي قد ازدادت. وكان الطلب في

الولايات المتحدة على وجه الخصوص أقل من مستواه المتوقع عند انعقاد أولى المشاورات المتعددة الأطراف. وعليه، يلزم أن يتوسع الطلب بدرجة أكبر في بقية أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الفترة "فترة ثقة مهزوزة"، تتسم باحتمال حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة يقترن بانكماش الائتمانات في المراكز المالية الرئيسية وحدث تقلبات حادة في أسواق الصرف والسلع والطاقة.

٤٦ - وينبغي أن ترمي خطة عمل منسقة وأكثر شمولاً إلى تحقيق الأهداف التكميلية التالية:

- المساعدة على الحد من القيود المتعلقة بالعرض وتحسين الأمن الغذائي
- حفز طلب قوي ومطررد في الاقتصاد العالمي، لتعويض التسويات الوشيككة في قطاع الأسر المعيشية في شتى الاقتصادات المتقدمة
- إعادة إرساء الثقة وتفعيل قنوات الائتمان الموثوقة، للحفاظ على العمالة والأنشطة المدرة للدخل

التعامل مع الأزمة الغذائية

٤٧ - يلزم القيام بأعمال منسقة دولياً لمعالجة الأزمة الغذائية. وعلى المدى القصير جداً، حدد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوضوح الاحتياجات الإنسانية والغذائية الطارئة. ويلزم المزيد من المعونة الغذائية والنقدية للتخفيف من حدة الأزمات الغذائية. ويبدو أن الرسوم والضوابط المفروضة على الصادرات، كوسيلة لمعالجة أوجه القصور المعنية، غير فعالة في تأمين العرض المحلي وضبط الأسعار على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير تحد من توافر السلع، مما يؤدي إلى زيادات إضافية في الأسعار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤٨ - ومن شأن إلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو أن يفيد المزارعين في البلدان النامية. على أنه من المرجح أن يفضي، في المدى القصير، إلى استمرار تزايد أسعار الغذاء العالمية، وقد يتطلب اتخاذ تدابير لتعويض البلدان المتأثرة بذلك، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للأغذية. وفي المدى المتوسط، لا بد من تقييم القوى الكامنة وراء تحركات الأسعار، وتوافر الموارد على الصعيد العالمي، والتقنيات المستخدمة لتحسين كفاءة الإنتاج، وحماية البيئة؛ ومن المهم أيضاً رصد الأسواق ذاتها.

٤٩ - لقد كشفت الأزمة الغذائية الحالية عن العواقب المترتبة على مشكلة طويلة الأمد تتمثل في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وعن أثر إهمال هذه المشكلة على الفقراء. وفي المدى الطويل، سيكون من الضروري زيادة الإنتاجية من خلال الاستثمارات في إمدادات المياه،

والهياكل الأساسية، وتحسين البذور والأسمدة، والتعليم، والبحث والتطوير في المجال الزراعي، ليس فقط من أجل معالجة الأزمة الغذائية الحالية، بل والتصدي لمشكلة استمرار انتشار الفقر في الأرياف أيضا. ويمكن، من خلال تيسير حصول المنتجين على الأراضي الزراعية، وعلى مدخلات معقولة التكلفة، وعلى الهياكل الأساسية اللازمة، تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد تخفيف وطأة الفقر في الأرياف عن طريق زيادة إنتاج الأغذية. وسيتطلب ذلك جعل الزراعة من الأولويات على الصعيدين الوطني والدولي.

إنعاش الطلب العالمي

٥٠ - بغية البدء في إعادة هيكلة الطلب في ظروف تتسم باهتزاز الثقة في الأسواق، ينبغي لمقرري السياسات أن ينظروا في برنامج منسق على الصعيد العالمي لإنعاش الطلب، يركز على توسيع الطلب المحلي في البلدان التي تحقق فوائض، وعلى اضطلاع القطاعات الحكومية بدور يتسم بالمزيد من الطابع الاستباقي.

٥١ - وثمة عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الوزن في الاقتصاد العالمي، مثل اليابان، وألمانيا، وسويسرا، وهولندا، والنرويج، وكندا، والاقتصادات السوقية الناشئة في شرق آسيا، والبلدان الرئيسية المصدرة للنفط، عليها أن تضطلع بدور حاسم لتمهيد درب أكثر توازنا ودواما إلى النمو العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ استراتيجياتها الموجهة نحو التصدير قد يتعرقل بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وإلى أنها يمكن أن تتكبد خسائر بالغة في قيمة احتياطاتها، مما يمكن أن يسبب انخفاضا حادا في قيمة الدولار ويزيد من حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، فإن أمام هذه البلدان فرصة لتحقيق مكاسب كبيرة من خلال استخدام احتياطاتها المتراكمة، وقوتها الصناعية، ومواردها الأساسية في توليد الدخل وفرص العمل وتحسين توزيعها في اقتصاداتها المحلية.

٥٢ - وثمة بلدان مقيّدة بقواعد تحد بتصلب من إمكانية التصرف المالي. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحديقة المالية مفيدة، فإنها أدرجت في معظم الحالات في إطار الانتقال إلى نهج أكثر جرأة لفك القيود والتحرر، كان له دور كبير في إيجاد الوضع الهش العالمي الحالي. كما أن هذه القواعد قد لا تكون معاكسة للدورات الاقتصادية بالقدر الكافي للتمكن من إحداث القدر اللازم من التحول في أنماط الطلب الإجمالي العالمي.

٥٣ - وينبغي أن تراعي استراتيجية إنعاش الطلب على الصعيد العالمي مسألة دعم النمو والتنمية في البلدان ذات الموارد المحدودة، بما فيها أقل البلدان نموا. وبالنظر إلى أن حكومات العديد من البلدان ذات الاقتصادات النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ملزمة بإنجاز حسابات مالية وخارجية أكثر توازنا، فقد أرجأت الاستثمارات الطويلة الأجل في قطاع الهياكل

الأساسية والقطاع الاجتماعي في العقود السابقة. وي طرح تراكم مقادير كبيرة من الاحتياطات الرسمية في الآونة الأخيرة مسألة المفاضلة بين الرغبة في توفير "تأمين ذاتي" أفضل ضد الصدمات الخارجية والحاجة القائمة منذ زمن طويل إلى التعجيل بالاستثمار في التنمية الطويلة المدى. ومن شأن إصلاح نظام الاحتياطي الدولي واتخاذ تدابير لوضع حد لتقلبات رأس المال (انظر أدناه) أن يخفّض أيضا من الحاجة إلى التأمين الذاتي، من خلال تراكم الاحتياطي على الصعيد الوطني. وهذا خليق به أن يساعد بدوره على زيادة إمكانية التصرف المالي لزيادة الإنفاق على تنمية الهياكل الأساسية وعلى الخدمات الاجتماعية.

تحسين الظروف والثقة المالية

٥٤ - تواجه الأسواق المالية مشاكل في إطار "حالة الثقة" و "حالة المصادقية الائتمانية" فيها، حسب مصطلحات كيتز. فعندما يمر الاقتصاد بمرحلة انكماش، تتعرض الأسواق المالية إلى ضغوط لكي تستمر في البيع، مما يتسبب في زيادة استهلاك الأصول وتخفيض قيمتها، وقد ينشئ ذلك تلقائيا أزمة مالية. وكانت الحكومات دائما تميل إلى التدخل لمساعدة أجزاء من القطاع المالي في فترات العسر، الأمر الذي كان عادة يكبد دافعي الضرائب تكاليف عالية. ويمكن تبرير هذه التدخلات، حيث أن إفلاس مؤسسات مالية كبيرة قد يطرح أخطارا عامة. وينبغي التزام الحيطنة الشديدة في تطبيق هذه التدابير، إضافة إلى تدابير إمداد القطاع المالي المعسر باتمانات جديدة، وإلا أدى ذلك إلى إرسال إشارات خاطئة إلى النظام المالي تشجع على الإفراط في المخاطرة في المستقبل.

٥٥ - وتبين دراسة هذه المسألة على نحو أكثر تعمقا أنه يلزم إجراء مزيد من الإصلاحات المقنعة لآليات التنظيم والإشراف المالي الدولي. وينبغي أن يولي مقررو السياسات في البلدان المتقدمة النمو المزيد من الاهتمام لدرء الآثار الضارة للتجاوزات المالية. وتميل تقييمات المخاطر التي تجريها وكالات التقييم إلى أن تكون مسايرة بقدر كبير للدورات الاقتصادية وإلى الاستجابة للمخاطر بعد أن تتجسد (أي بعد بروز المشاكل) بدلا من الاستجابة لها عند تكونها. ولا تتسم الأدوات المتاحة حاليا بالفعالية الكافية للتصدي للنتائج. وتنزع الأنظمة الدولية المتعلقة بكفاية رؤوس أموال المصارف إلى أن تكون أيضا مسايرة للدورات الاقتصادية، إذ لا تقتضي من المقرضين زيادة رأس المال إلا بعد بروز المشاكل بالفعل في الأسواق المالية. وتأذن قواعد اتفاق بازل الأول للمصارف أن تحجب القروض التي تنطوي على مخاطرة في كشف الميزانية الخاصة بها، مما يقوض فعالية الأنظمة. وتعد قواعد اتفاق بازل الثاني، أكثر تطورا في معالجة المخاطر، لكنها تعتمد كثيرا على نماذج تقييم المخاطر التي وضعتها المصارف أنفسها؛ ويكمن وجه القصور الرئيسي لهذه النماذج في تجاهلها لآثار

العدوى والمسلك الجماعي، اللذين يمثلان جزءاً لا يتجزأ من نمط سير العمل في الأسواق المالية.

٥٦ - ويلزم تعديل الأطر التنظيمية التحوطية على الصعيدين الوطني والدولي، لجعلها تركز على العناصر المنهجية لتكوّن المخاطر في الأسواق المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينطبق الإطار المحسّن، لكي يكون فعالاً، على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية على السواء. ويمكن أن تُجعل الأنظمة غير مسايرة للدورات الاقتصادية، بتضمينها التزامات بزيادة هوامش الأمان (كفاية رأس المال) خلال دورات الانتعاش بغية الحد من التجاوزات وتوفير احتياطي أكبر لمواجهة الخسائر في حالات الانكماش. وينبغي أن تكون هذه القواعد دولية لكفالة عدم تهرب المصارف وغيرها من المؤسسات المالية من المقتضيات الوطنية بتحويل حافظات أوراقها المالية إلى حيازات خارجية.

٥٧ - ويلزم أيضاً تعديل نظام الاحتياطي الدولي. ففي إطار النظام الحالي، الذي يستند إلى دولار الولايات المتحدة باعتباره العملة الاحتياطية، يتمثل السبيل الوحيد إلى تكوين احتياطات في بقية دول العالم في وجود عجز خارجي في الولايات المتحدة. وبمرور الزمن، من الحتم أن يقوض هذا النمط قيمة الدولار، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتكبدها البلدان لمواصلة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة، مما قد يفضي بدوره إلى التهافت على الدولار، الأمر الذي يرجح أن تكون له عواقب مزعزعة قوية تطال جميع أنحاء العالم.

٥٨ - وقد يكون بروز عملة جديدة فوق وطنية، قائمة على حقوق السحب الخاصة، أفضل حل لإعادة تصميم النظام الاحتياطي العالمي بطريقة مستقرة، لكن هذا لا يمكن أن يكون إلا خياراً على المدى البعيد. أما الإصلاح الأقرب أجلاً فهو الترويج لنظام احتياطي متعدد العملات مدعوم رسمياً. وينبغي أن تولى هذه الفكرة نفس الأهمية التي تولى لوضع نظام تجاري متعدد الأطراف. وعلى غرار القواعد التجارية المتعددة الأطراف، ينبغي أن يهيئ النظام المالي المتعدد الأطراف المصمم جيداً ظروفًا متساوية لجميع الأطراف ويحول دون المنافسة غير العادلة والتوزيع غير المتكافئ لعبء تسويات أسعار الصرف. وخليق به أيضاً أن يساعد في تعزيز الاستقرار في النظام المالي الدولي.